S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/684
22 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وطلب إليّ أن أواصل إبقائه على اطلاع وثيق بشأن الحالة في ذلك البلد. ويرد في هذا التقرير بيان عن التطورات التي استجدت في ليبريا منذ تقريري المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/362) ويتضمن توصيات بشأن الدور المستقبلي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - تجدر الإشارة إلى أن وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا قد اعتمدوا، أثناء اجتماعهم في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، في أكرا، آلية لإعادة ليبريا إلى اتفاق أبوجا وأوضحوا أن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، سيتخذون قرارا، في قمتهم المقبلة، بشأن الدور الذي سيضطلع به مستقبلا فريق الرصد التابع للجماعة في ليبريا. وسوف يتخذ هذا القرار في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ آلية أكرا، التي تشمل، في جملة أمور، الخطوات التالية: وقف فوري لإطلاق النار؛ انسحاب المقاتلين المتزامن من مونروفيا، ونشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية فيها؛ إزالة الأسلحة من المدينة؛ إعادة المركبات وسائر المعدات التي نُهبت من البعثة، ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ إعادة توطيد سلطة وتماسك مجلس الدولة؛ وإعادة تنشيط خطط نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وتسوية القضايا المرتبطة بعودة الجنرال روزفلت جونسون، زعيم الجناح من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية إلى ليبريا.

٣ - وقد أدت مبادرات الجماعة الاقتصادية إلى إعادة وقف إطلاق النار في مونروفيا في ٢٦ أيار/مايو، بعد شهرين تقريبا من الأعمال القتالية في المدينة. وفيما عدا سحب المقاتلين المسلحين من مونروفيا لم تتخذ الفصائل الخطوات الإضافية اللازمة لتسوية خلافاتها. وأدانت منظمة الوحدة الأفريقية، خلال قمتها المعقودة في ياوندي، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، قادة الفصائل لتسببهم في انهيار عملية السلام وحذرت بأنهم ما لم يعودوا إلى اتفاقية أبوجا، فلسوف تؤيد المنظمة فرض جزاءات عليهم وستنظر في طلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإنشاء محكمة لجرائم الحرب في ليبريا.

220896 220896 96-20005

قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦

٤ - حضر مبعوثي الخاص إلى ليبريا جيمس أو. س. جونا، وممثلي الشخصي أنطوني نياكيي، وأيضا شخصية منظمة الوحدة الأفريقية البارزة المعنية بليبريا، كنعان بنانا قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، المعقودة في أبوجا يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، والمؤتمر الوزاري التحضيري الذي سبق القمة. وذكر مبعوثي أن رؤساء دول الجماعة أدانوا بشدة قادة الفصائل لعجزهم المستمر عن تسوية النزاع سلميا وأعربوا عن استيائهم المتزايد إزاء الحالة في ليبريا. وإن ظل رؤساء الدول ملتزمين بإيجاد حل سلمي.

٥ - وناقشت الجماعة فكرة إعادة تنظيم مجلس الدولة وعقد انتخابات مبكرة، بعد نزع أساسي لأسلحة الفصائل، كوسيلة للخروج من الطريق المسدود في عملية السلام. وناقشوا أيضا فكرة اعتماد جزاءات تفرض على قادة الفصائل المتعنتين ومؤيديهم. وساد توافق عام في الآراء بأن يجري المزيد من تدارس تلك الأفكار. وعليه طلب رؤساء دول الجماعة من وزراء خارجيتهم أن يجتمعوا ثانية قبل ١٨ آب/أغسطس، للتداول حول تلك الأفكار، واستنباط الطرائق الكفيلة لتنفيذها. وبينما أيدت الجماعة مشروع اتفاقية مركز القوات لفريق الرصد التابع لها، فقد تقرر ألا يتم توقيع الوثيقة إلا مع مجلس للدولة معاد تنظيمه. وفي نهاية القمة، انتُخب ساني أباشا، رئيس دولة نيجيريا، رئيسا للجماعة، خلفا للرئيس جيري راولنغز رئيس غانا الذي عمل كرئيس للجماعة منذ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٦ - وعلى الرغم من أن قادة الفصائل لم يشتركوا في اجتماعات الجماعة، فقد اجتمع إليهم الجنرال أباشا في ٣٠ تموز/يوليه، عند اختتام القمة. وقد أصدروا بعد ذلك بيانا موضحين موافقتهم على أن يوقفوا جميع الأعمال القتالية في سائر أرجاء ليبريا فورا ودون قيد أو شرط؛ وأن يفكوا اشتباك قواتهم؛ وأن يفككوا جميع نقاط التفتيش، وينزعوا السلاح بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٧ - وفي الفترة المؤدية لاجتماع الجماعة الثاني، أصدر قادة الفصائل عددا من البيانات العامة، كرروا فيها التزامهم بعملية السلم. وفي حين أن بعض نقاط التفتيش قد فككت، فقد فشلوا رغم ذلك في الوفاء بالالتزامات التي التزموا بها في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفشلوا أيضا في عقد اجتماع لمجلس الدولة، الذي لم يجتمع منذ اندلاع الأعمال القتالية في نيسان/أبريل، وفي إظهار التجانس اللازم لتيسير العودة إلى عملية السلم. واستمرت آراؤهم تختلف بشأن القضايا التي نوقشت أثناء قمة ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه للجماعة، لا سيما فيما يتعلق بضرورة إعادة تنظيم مجلس الدولة، ومسألة نزع السلاح الكامل قبل الانتخابات، وتنظيم انتخابات مبكرة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع عدد من مجموعات المدنيين لمناقشة أوجه قلقهم بشأن استعادة عملية السلم. وشملت هذه المجموعات المؤتمر الوطني الليبيري، والمجلس الوطني للحكماء من أجل السلم والوحدة لليبريا، والليبيريون الموحّدون من أجل الديمقراطية، واتحاد طلاب ليبريا الوطني، واتحاد الشباب الليبيري، واتحاد البرلمانيين السابقين لليبريا، ومجموعة المصالح لليبريا، والبديل الليبيري العامل

للسلم والديمقراطية واتحاد الصحافة الليبيري. وقد دعت هذه المنظمات الفصائل إلى نزع أسلحتها، كما دعت مجلس الدولة لأن يزيل الطابع الفئوي عن الوزارات الحكومية والمؤسسات، وكذلك لجنة الانتخابات، كشروط لعقد انتخابات حرة ونزيهة.

قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦

٩ - اجتمع وزراء خارجية الجماعة في ١٤ آب/أغسطس لوضع أساليب إعادة عملية السلم. وقد حضر هذه الاجتماعات مبعوثي الخاص وممثلي الشخصي، بالإضافة إلى شخصية منظمة الوحدة الأفريقية البارزة المعنية بليبريا، والمبعوث الخاص لرئيس الجماعة السابق، كوجو تسيكاتا. وكان عدد من مجموعات المدنيين الليبيريين وجميع قادة الفصائل بمن فيهم روزفلت جونسون، حاضرين في أبوجا من أجل الاجتماعات وقد استشارتهم الجماعة كاملا أثناء مداولاتها.

١٠ - وقد وافق وزراء الخارجية على جدول زمني جديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، بدءا بإعادة وقف إطلاق النار بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وانتهاء بعقد انتخابات حرة ونزيهة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ وتنصيب الحكومة الجديدة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر المرفق الأول). وأوصوا بأن يقسم الجدول المنقح إلى خمس مراحل مع آلية رصد أصيلة لضمان الامتثال الدقيق بها. وفي كل مرحلة سوف تتثبت الجماعة من اتخاذ الخطوات اللازمة وفقا لأحكام الاتفاق وجدوله الزمني. وأي شخص أو مجموعة تتبيَّن مسؤوليته في إعاقة تنفيذ الاتفاق يكون عرضة لفرض الجزاءات من جانب الجماعة الاقتصادية. وستشمل هذه الجزاءات، في جملة أمور، فرض قيود على السفر والواردات وتجميد الأنشطة التجارية والأرصدة المالية في المنطقة الفرعية. وأوصى وزراء الخارجية أيضا بوضع مدونة لقواعد السلوك لأعضاء مجلس الدولة والحكومة الانتقالية.

١١ - وناقش وزراء الخارجية الشروط التي ينبغي الوفاء بها لكي تعقد انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك، في جملة أمور، موافقة غير مشروطة من جانب المتنافسين في الانتخابات باحترام نتيجتها؛ وسن قانون انتخابي عادل، يشمل أساس التمثيل؛ وإيجاد الأسباب الكفيلة بتكافؤ الفرص لتأمين وصول جميع الأحزاب إلى الناخبين بصورة نزيهة ومتكافئة وأن يكون المجتمع المدني قادرا على نشر أفكاره؛ ولجنة انتخابات مستقلة؛ ووجود ضمانات دستورية كافية بعد الانتخابات لحماية مصالح الأقليات السياسية، وتوافر مستوى أساسي من الأمن يسمح بتنفيذ هذه الشروط.

١٢ - ولاحظ وزراء الخارجية عند استعراضهم الحالة في ليبريا أن وكالات البلاد الأمنية قد أصبحت تتسم بطابع فئوي وأيَّدوا اقتراحا بالتماس مساعدة من المانحين لإعادة تنظيم هيكل القوات المسلحة، والشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى.

١٣ - وفي الاجتماعات التي عقدت يومي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، وافق قادة الفصائل والمجموعات الليبيرية المدنية على القرارات التي توصل إليها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعيين رئيس جديد لمجلس الدولة.

١٤ - وقد أيّد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعهم المعقود في ١٧ آب/أغسطس القرارات التي اتخذها وزراء الخارجية كما أيدوا تعيين السيدة روث بري، وهي سناتور سابق من مقاطعة جراند كيب ماونت، وعضو سابق في المجلس التشريعي الانتقالي، رئيسة جديدة لمجلس الدولة. واتفق رؤساء دول الجماعة الاقتصادية أيضا على عدم الاعتراف بأي حكومة تأتي إلى السلطة في ليبريا من خلال استعمال القوة. ودعوا إلى الإنفاذ الكامل لحظر السلاح وقرروا أنهم، إذا استلزم الأمر، سيطلبون إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض قيود على منح تأشيرات إلى زعماء الفصائل المتعنتين. كما أيدوا أيضا قرار وزراء الخارجية الاستعانة بالأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات في ليبريا.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار في مونروفيا

١٥ - لا يزال وقف إطلاق النار في مونروفيا، الذي أعيد إحلاله مجددا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ مع نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سائر أنحاء المدينة، ساريا بشكل عام. وأفاد فريق المراقبين العسكريين في تقريره أنه بنهاية شهر أيار/مايو انسحب ما بين ٧٠ في المائة و ٨٠ في المائة من مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وجناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبيرية المتحدة، من المدينة. لكن كثيرا من هؤلاء المقاتلين لا يزالون متواجدين في أطراف المدينة، وقيل إن عددا يبلغ ٤ ٠٠٠ من مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية تجمعوا في كاكاتا، على مسافة نحو ٥٥ كيلومترا شمال مونروفيا.

١٦ - واتسم انسحاب مقاتلي حركة التحرير الليبيرية المتحدة - جناح جونسون والمجلس الليبيري للسلام من مونروفيا بصعوبة أكبر، حيث كانوا يحتجون بأن معاقلهم في توبمانبورج، وتودي وكاكاتا وبونغ ماينز، التي كان من المفروض أن ينسحبوا إليها، كانت غير آمنة. ولكن في ١١ حزيران/ يونيه، سلّم نحو ٦٠ من مقاتلي حركة التحرير الليبيرية المتحدة - جناح جونسون و ١٢٠ مقاتلا من المجلس الليبيري للسلام أسلحتهم إلى فريق المراقبين العسكريين. وأفادت التقارير أن معظم هؤلاء المقاتلين بقوا في مونروفيا، رغم كونهم غير مسلحين، بينما تحرك آخرون باتجاه مقاطعة جراند كيب (انظر الخريطة المرفقة بوصفها المرفق الثالث).

١٧ - ونفذ فريق المراقبين العسكريين عملية تطويق وتفتيش في مونروفيا وحواليها لجمع الأسلحة التي خلفتها الفصائل بعد انسحابها من المدينة. وتعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على التحقق من هذه العملية ومساعدة فريق المراقبين العسكريين على الاحتفاظ بسجل منظم للأسلحة التي جمعت وإعداد

ترتيبات لخزنها. وتمكّن فريق المراقبين حتى هذا التاريخ من جمع نحو ٥١٥ بندقية متنوعة و ٤٧ مدفعا رشاشا، فضلا عن أسلحة صغيرة وذخائر أخرى.

حالة وقف إطلاق النار خارج مونروفيا

١٨ - رغم الهدوء النسبي الذي يسود مونروفيا، استمرت الأعمال القتالية في جنوب شرق مونروفيا وغربها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال جناحا حركة التحرير الليبيرية المتحدة مشتبكين في مقاطعتي بومي وجراند كيب ماونت، لا سيما في منطقتي توبمانبورج وروبرتسبورت. واستمرت الأعمال القتالية أيضا بين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية والمجلس الليبيري للسلام في الجنوب الشرقي ووردت تقارير عن شن مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية هجمات على معاقل المجلس الليبيري للسلام في جرينفيل. وكان القتال بين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية والمجلس الليبيري للسلام يمتد أحيانا إلى عبر الحدود إلى كوت ديفوار.

١٩ - واجتمعت لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار التي ترأسها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على أساس منتظم لمعالجة ما يرد من تقارير عن استمرار الأعمال القتالية، فضلا عن القتال الذي نشب في مونروفيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦. ولكن غياب تعاون بعض الفصائل أدى إلى إحباط أعمال اللجنة. وتواصل الجبهة الوطنية القومية الليبيرية التأكيد على أن ما تقوم به من أعمال في مونروفيا والمنطقة الجنوبية الشرقية هي باسم الحكومة ولا تشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار. ولهذا السبب لم تحضر الجبهة الاجتماعات التي عقدتها لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار.

نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

٢٠ - كما لاحظتُ في تقريري الأخير، فمع اندلاع الأعمال القتالية وانهيار عملية السلام في ٦ نيسان/أبريل، أعيد إلى أوطانهم جميع المراقبين العسكريين التابعين للبعثة البالغ عددهم ٩٣ مراقبا المنتشرين في ليبريا ما عدا ١٥ مراقبا في ذلك الوقت. وفي البداية لم يبق في مونروفيا سوى خمسة مراقبين عسكريين، بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين، مع الاحتفاظ بعشرة مراقبين عسكريين بحالة احتياط في مدينة فريتاون. ومنذ ذلك الوقت، أعيد إيفاد خمسة مراقبين عسكريين إضافيين في مونروفيا، بينما أعيد الذين بقوا احتياطيا في مدينة فريتاون إلى أوطانهم، مخلفين وراءهم قوة إجمالية قوامها ١٠ مراقبين عسكريين في ليبريا (انظر المرفق الثاني).

٢١ - أكمل اللواء محمود (مصر) كبير المراقبين العسكريين التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، مهمته في ٣١ أيار/مايو. وسيرأس العنصر العسكري للبعثة المقدم ديفيد ماجوميري (كينيا)، نائب رئيس المراقبين العسكريين، إلى أن يأتي وقت تحتاج فيه البعثة إلى زيادة كبيرة في قوتها العسكرية.

٢٢ - وخلال الفترة التي يجري استعراضها، زادت البعثة عدد المرات التي تقوم فيها بالدوريات والمساحة التي تغطيها. وتقوم البعثة الآن بأعمال دورية منتظمة إلى كاكاتا وبيوكاون كما سيّرت دوريات

أيضا باتجاه الشمال إلى حدود جبارنجا. وأخفقت الجهود التي بذلت للوصول إلى توبمانبورج بسبب استمرار انعدام حالة الأمن في المنطقة وعدم تعاون الفصائل.

٢٣ - وكما ذكرت أعلاه، كررت الفصائل، خلال الاجتماعات التي عقدها رؤساء دول الجماعة الاقتصادية في ١٧ آب/أغسطس، التزامها بوقف جميع الأعمال القتالية، وفض الاشتباك بين قواتها ونزع سلاحها. وفي ضوء هذه الاتفاقات نظرا لتحسن الحالة الأمنية في العديد من أجزاء ليبريا، فإنني عازم على إيفاد ٢٤ مراقبا عسكريا إضافيا على الفور في ليبريا لإعادة إنشاء تواجد البعثة في بيوكانن وكاكاتا وسوهين، وتزويد البعثة بقدرة على التحقق مما قد يجري من نزع للأسلحة والاضطلاع بالمزيد من أنشطة تسيير الدوريات وتوسيع رقعتها. كما إنني عازم على إيفاد مستشار في مجال نزع السلاح إلى ليبريا لمساعدة البعثة وفريق المراقبين العسكريين على التحضير لنزع سلاح الفصائل في آخر المطاف، لا سيما التحضير للاحتياجات السوقية.

٢٤ - لكن زيادة توسيع البعثة، ولو على مستوى متواضع، لا يزال مقيدا بشدة نتيجة أعمال النهب الواسعة النطاق لمعداتها ومركباتها خلال الأعمال القتالية التي نشبت في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ولكن إعادة نشر واحدة من طائرتي هيلوكوبتر اثنتين تابعتين للبعثة مؤخرا سيوفر دعما جويا أساسيا لها وسيساعدها على رصد وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات.

انتشار فريق المراقبين العسكريين

٢٥ - يتوقع أن يكمل القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين، اللواء ج. إينينجر (نيجيريا) مهمته وتسليم قيادته في ٢١ آب/أغسطس إلى قائد ميداني جديد هو اللواء فيكتور مالو (نيجيريا). وعين فريق المراقبين العسكريين مؤخرا رئيس أركان جديد أيضا كما ناوب عدة كتائب. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أعاد فريق المراقبين العسكريين تأكيد سيطرته على مونروفيا والمناطق المحيطة بها وهو منتشر حاليا شمالا إلى حدود كاكاتا، ونهر بو غربا وبيوكانن شرقا.

٢٦ - وخلال اجتماع عقده رؤساء أركان الجماعة الاقتصادية في أبوجا في ١٣ آب/أغسطس، أفاد القائد الميداني بأن فريق المراقبين العسكريين لا يزال يعاني من نقص في الموارد البشرية والسوقية وأنه يحتاج إلى موارد إضافية كبيرة حتى يتمكن من الحفاظ على السلم والأمن في مونروفيا والاستجابة لأي مهمات ينطوي عليها البرنامج الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، بما في ذلك نزع السلاح وخلق أوضاع آمنة لإجراء الانتخابات. وذكر أن الحد الأدنى الذي يحتاجه فريق المراقبين العسكريين للاضطلاع بمسؤولياته يشمل حدا مقبولا من الاتصالات بين الوحدات والقواعد؛ وتوافر مرافق توليد الطاقة الكهربائية، خصوصا في المناطق النائية؛ وشاحنات إضافية ودعما جويا لكفالة قدرة الجنود على الحركة بصورة كافية.

٢٧ - وقد أوضح كثيرون من رؤساء الأركان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رغبة حكوماتهم في المساهمة بقوات إضافية في فريق المراقبين العسكريين، ولكنهم ذكروا أنهم يحتاجون إلى دعم سوقي

لكي يتمكنوا من القيام بذلك. وبهذا الصدد عرضت البلدان التالية قوات: غانا (كتيبة واحدة)؛ النيجر (بين سرية وكتيبة)؛ بوركينا فاصو (كتيبة مصغرة)؛ غامبيا (سرية محدودة) وكوت ديفوار (٥٠ طبيبا وممرضا). وأعربت بنن وتوغو أيضا عن اهتمامهما بتقديم قوات إلى فريق المراقبين العسكريين.

رابعا - الجوانب الأمنية

٢٨ - رغم ما طرأ من تحسن جوهري منذ استعادة وقف إطلاق النار في مونروفيا، لا تزال الحالة الأمنية في المدينة من الأسباب التي تدعو إلى القلق. وقد لاحظت البعثة مؤخرا حدوث زيادة في عدد المقاتلين غير المسلحين في مونروفيا وأفادت في تقريرها أن المدينة منقسمة الآن وفق خطوط فئوية. إضافة إلى ذلك، ورغم ما بذله فريق المراقبين العسكريين من جهود لجمع الأسلحة المخبأة في المدينة، يعتقد أن هناك مخابئ أسلحة كثيرة لا تزال موجودة.

٢٩ - كما شهدت الأسابيع الأخيرة موجة جديدة من أحداث العنف في مونروفيا، ربما كان بعضها مدفوعا بدوافع سياسية. ففي ٧ آب/أغسطس، اغتيل عضو من أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي من مقاطعة بومي. وفي ٧ آب/أغسطس أيضا اختطف نائب وزير الخارجية (الذي عينته حركة التحرير الليبيرية المتحدة - جناح كروما) قرب مركز تدريب باركلي. ومن ثم أفرج عنه بعد تدخل فريق المراقبين العسكريين. إضافة إلى ذلك، قُتلت خلال الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس، شابتان مرتبطتان بحركة التحرير الليبيرية المتحدة - جناح جونسون، وبالمجلس الليبيري للسلام والقوات المسلحة الليبيرية في قسم كونغوتاون من مونروفيا، الذي يعد واحدا من معاقل الجبهة الوطنية القومية الليبيرية/حركة التحرير الليبيرية المتحدة - جناح كروما. وفي ١٠ آب/أغسطس، وقعت حادثة إطلاق نار أيضا في مركز مدينة مونروفيا بين جنرالين تابعين لحركة التحرير الليبيرية المتحدة - جناح جونسون عقب مشادة بينهما على بضائع منهوبة.

٣٠ - ورغم أن الأفراد التابعين للأمم المتحدة لم يُستهدفوا عن عمد خلال الأعمال القتالية، لكنهم ما زالوا في خطر الوقوع ضحايا لاعتداء مسلح أو أن يجدوا أنفسهم وسط أقواس النار بين الجانبين. ومن أجل مساعدة البعثة ووكالات الأمم المتحدة على تنقيح خطة الأمن والإجلاء المشتركة، قام فريق فني من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة بزيارة ليبريا في الفترة الواقعة بين ١٥ إلى ٢١ حزيران/يونيه. ونظرا لمحدودية وسائل الإجلاء من مونروفيا وتذبذب الحالة الأمنية، احتفظت البعثة بقوة محدودة من الأفراد المدنيين الدوليين والمراقبين العسكريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن نظرا لما تحقق من تقدم في عملية السلم مؤخرا، وكما ذكرتُ في أجزاء أخرى من هذا التقرير، فإنني عازم على نشر أفراد مدنيين وعسكريين أساسيين إضافيين في ليبريا لمساعدة البعثة على الاستجابة لما يطرأ من تطورات. وسيجري تعديل خطط الأمن والإجلاء للبعثة وفقا لذلك لكفالة قدرة جميع الأفراد على العمل في أوضاع تسودها السلامة والأمن.

٣١ - إن مجلس الأمن علم علم بوقوع حوادث سلب على نطاق واسع أثناء الأعمال القتالية التي حدثت مؤخرا في مونروفيا. وسُلب ما مجموعه ٤٨٩ مركبة تقدر قيمتها بمبلغ ٣٤٢ ٣١٣ ٨ دولارا من بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد كتب ممثلي الخاص - الى رئيس مجلس الدولة في عدة مناسبات يطلب من الحكومة الانتقالية اتخاذ إجراء لإرجاع المركبات المسلوبة. كما نقل هذا الطلب أيضا الى السيد شارلي تيلير والحاج كروما وكبار المسؤولين بجبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية. إلا أنه بالرغم من التأكيدات التي قدمها قادة الفصائل لم يُسترد سوى ١١ مركبة. وما زالت إعادة ممتلكات الأمم المتحدة المسلوبة مثار اهتمام أيضا لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا. ومما يؤسف له أن الفصائل لم تتعاون مع فريق المراقبين العسكريين في محاولاته لاسترداد المركبات المسلوبة. ورأى الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في اجتماعه الأخير في أبوجا ضرورة اعتبار قادة الفصائل مسؤولين مسؤولية تامة عن المركبات المسلوبة ودعاهم الى إعادتها الى ملاكها الشرعيين.

خامسا - الأنشطة الإنسانية

٣٢ - كان للاقتتال الذي حدث في نيسان/أبريل وأيار/مايو في مونروفيا، والذي قدرت وزارة الصحة أن ثلاثة آلاف شخص قد ماتوا أثناءه، أثر كبير على الحالة الإنسانية وعلى العمليات الإنسانية في ليبريا ولا يزال عدم احترام مبادئ وبروتوكولات العمليات الإنسانية، وعدم تمكن العاملين في النشاط الإنساني من الوصول بحرية الى السكان المحتاجين، وكذلك الإساءة المتعمدة لاتفاقيات حقوق الإنسان وحقوق الطفل المعترف بها دوليا، هي المعوقات الرئيسية للعمليات الإنسانية في ليبريا.

٣٣ - وأكدت دراسة عن مونروفيا أجراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في حزيران/يونيه أن ٥٠ في المائة تقريبا من السكان (٨٨٠ ٣٦١ شخصا) فروا من منازلهم نتيجة للأعمال القتالية التي وقعت في نيسان/ابريل وأيار/مايو. وانتقل ما يقرب من ٣٠ في المائة من هذا العدد الى ملاجئ في المدينة وهرب ١٧ في المائة من مونروفيا و/أو من البلاد. وأدى اكتظاظ الأجزاء الآمنة في المدينة بالسكان الى تدهور الأوضاع الصحية وزاد من ضعف السكان في مواجهة الأوبئة بما فيها الكوليرا. وكشفت دراسة استقصائية غذائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعة من المنظمات غير الحكومية في تموز/يوليه عن حدوث زيادة بمعدل ١٥,٣ و ٢٤,٧ في المائة في معدلات سوء التغذية بين الأطفال المقيمين في ملاجئ السكان والأطفال المشردين في ملاجئ على التوالي.

٣٤ - والحق السلب المنتظم لممتلكات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أثناء الأعمال القتالية ضررا كبيرا بقدرتها على الاستجابة على نحو فعال للاحتياجات الإنسانية في سائر أنحاء البلاد. وذهبت النداءات الموجهة الى قادة الفصائل لإعادة المركبات والأصول الأخرى في معظمها أدراج الرياح. أما الحالة الإنسانية في المناطق البعيدة عن المدن فلا يكاد يعرف عنها شيء نظرا لأن انعدام الأمن وفقدان الوسائل العملية قد منع العاملين في النشاط الإنساني من الوصول الى تلك المناطق. غير أن هؤلاء

العاملين استجابوا، مع ذلك، في حدود إمكانياتهم للاحتياجات في حينها بطريقة فعالة وزادوا بقدر ما يمكن مساحة المنطقة التي تشملها خدماتهم. وأوفد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية بعثات تقييم عبر الخطوط الفاصلة الى مقاطعتي نيمبا ولوفا العليا، وكانت الإمدادات إلى المناطق الداخلية ترسل من مونروفيا إلى مقاطعات بونج ومرجيبي ومونتسيرادو. ونفذت عمليات عبر الحدود من كوت ديفوار الى أجزاء من مقاطعتي نيمبا وبونج، كما ظلت إمدادات الإغاثة ترسل الى منطقة بوكانان حتى وقت قريب باستخدام المراكب.

٣٥ - في الوقت الذي أمكن فيه الوصول الى مونروفيا وبعض المقاطعات، لا يزال القتال يعوق إمكانية الوصول الى المناطق الأخرى في غرب البلاد وشرقها. وأسفر استمرار القتال بين جناحي حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية في مقاطعة بومي عن إجبار ما يزيد عن ٥ آلاف شخص على الفرار من ضواحي مونروفيا حيث كان كثير منهم يعانون من مرحلة متقدمة من سوء التغذية ويتلقون المساعدة من الوكالات الإنسانية. ونظرا لانعدام الأمن وعدم التعاون من جانب الفصائل لم يتيسر للعاملين في النشاط الإنساني تقديم الأغذية والإمدادات الطبية الى السكان المدنيين المحاصرين في تيمانبيرج. فضلا عن ذلك لا تزال بعض الفصائل تسيطر على حركة المدنيين بحجة حمايتهم، وهي ممارسة تُخضع المدنيين الأبرياء الى أوضاع شديدة القسوة. وبعد مفاوضات مكثفة تم مؤخرا السماح لخمسمائة من المدنيين الذين يعانون من سوء التغذية بمغادرة منطقة سوهن.

٣٦ - أدى القتال في مونروفيا والمقاطعات النائية، على السواء، الى نزوح تدفقات جديدة من اللاجئين الى البلدان المجاورة. ومما يؤسف له أن بعض البلدان في هذه المنطقة، والتي تثقل كاهلها أعداد كبيرة من اللاجئين الليبيريين سلفا قد بدأت تصد طالبي اللجوء الى أراضيها. وكذلك أثر القتال الذي جرى في مونروفيا في حياة ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٢٠ من اللاجئين من سيراليون في ليبريا. وتمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا من الوصول الى ما يقدر بنحو ١٥ ألف لاجئ فقط من سيراليون يعيشون في مختلف المَلاجئ في مونروفيا وحولها. وتعمل المفوضية على إيجاد السبل لإعادة خمسة آلاف لاجئ أعربوا عن رغبتهم في العودة الى سيراليون.

٣٧ - في ضوء حقيقة أن قدرة الفصائل على العمليات قد تعززت بسلب المعدات والمركبات، وأن البيئة العملية الآمنة لم تتهيأ بعد، فقد قررت المنظمات غير الحكومية قصر عملياتها على أنشطة محددة لإنقاذ الأرواح. واتخذت وكالات الأمم المتحدة موقفا مماثلا ولكنها وافقت على مواصلة عملياتها في بعض المجالات الحرجة التي تشمل تخفيف حدة الجوع وسوء التغذية، ومنع انتشار الأمراض من خلال توفير المرافق الصحية وتنقية المياه والتحصين، وتوفير التعليم الأساسي، وحماية اللاجئين، وإعالة الأشخاص المشردين والأطفال والنساء والمجموعات المستضعفة الأخرى. وأيدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هذه المواقف تجاه العمليات. وبالإضافة الى ذلك أقفلت الكنيسة الكاثوليكية في ليبريا، التي تشغّل أكبر نظام تعليمي في البلاد بعد الحكومة، نظاميها التعليمي والصحي باستثناء المستشفى الكاثوليكي الرئيسي حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتؤثر هذه المواقف، على نطاق واسع، على مستوى تقديم المساعدة

الإنسانية في البلاد وعلى قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة الفعالة بتقديم المساعدة ذات الصلة بإنعاش عملية السلام. وإذا تحسنت الحالة الأمنية فسيعاد النظر في هذه المواقف وتزداد الأنشطة على نحو تدريجي.

سادسا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

٣٨ - تعرض التوسع الحذر في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، الذي بدأ بعد توقيع اتفاق أبوجا في آب/اغسطس ١٩٩٥، لنكسة خطيرة نتيجة للأعمال القتالية الأخيرة. فمعظم أنشطة وكالات الامم المتحدة التي كانت ترمي الى إعادة التأهيل والتعمير والتنمية توقفت توقفا يكاد يكون تاما. وانخفضت الأنشطة التجارية الى أدنى مستوى لها في جميع الأوقات وارتفعت أسعار السلع المتاحة بمعدلات صاروخية. فقد تضاعف سعر الأرز، وهو الغذاء الرئسي في ليبريا ثلاثة أضعاف. وتقلبت أسعار الوقود بشكل عنيف وبلغت ٢٠ ضعفا لسعره قبل أحداث نيسان/ابريل. كما زاد سعر الصرف الموازي للدولار الليبيري مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧٥ في المائة. وفي ٢ آب/اغسطس ١٩٩٦ لم يقم سوى ثلاثة بنوك بإعادة فتح مكاتبها من بين ستة بنوك كانت تقدم خدماتها في ليبريا قبل حدوث القتال في نيسان/ابريل.

٣٩ - نجم عن القتال تدمير كثيف وسلب للأصول الرأسمالية والهياكل الأساسية العمرانية. وتم تدمير المستشفيات والعيادات ومكاتب المنظمات الوطنية والدولية بالإضافة الى ما يقدر بـ ٣٠ في المائة من المنازل في وسط مونروفيا. وكان أثر الأزمة على القطاع العام مدمرا. وتعرضت المرافق الحكومية، بما فيها الأصول المقدمة من المانحين ووكالات الأمم المتحدة، للسلب المنتظم. وبينما حاولت بعض الوزارات والوكالات الحكومية فتح أبوابها من جديد فهي تعاني من قلة اليد العاملة والموارد اللازمة لتقديم حتى الخدمات الأساسية. ولم تسدد مرتبات موظفي الخدمة المدنية حتى منذ ما قبل الأزمة، مما نتج عنه زيادة غياب الموظفين الحكوميين. وفر كثير من المهنيين ورجال الأعمال من البلاد في ضوء الأزمة وأثرت هجرة الموارد البشرية بدرجة خطيرة على الاقتصاد الليبيري.

٤٠ - وبالرغم من ذلك، يبدو أن كثيرا من المدنيين في مونروفيا يواجهون آثار الأزمة من خلال الأعمال التجارية الصغيرة ونظام التكافل المتأصل في تقاليد الأسرة الممتدة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد مجموعة من دراسات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتوثيق آثار القتال الأخير على السكان المدنيين في مونروفيا وعلى الاقتصاد بوجه عام. وستلي ذلك عدة دراسات للقطاعات الفرعية في المجالات الحيوية لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التوطين في المستقبل. والقصد من دراسات المتابعة هذه إعادة بناء قاعدة البيانات لتسهيل التخطيط لعملية إعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التوطين عندما تتحسن الأوضاع في ليبريا وتسمح بهذا الانتقال.

سابعا - الجوانب المالية

٤١ - تبلغ تكاليف مواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ليبريا، بقوامها المخفض الحالي، مليون دولار في الشهر تقريبا. وكانت الجمعية العامة قد أذنت لي، في مقررها ٤٨٢/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ باستخدام الموارد المتاحة للبعثة حاليا في مواصلتها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ رهنا بتمديد مجلس الأمن لولايتها، وطلبت مني تقديم ميزانية منقحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٤٢ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ليبريا على النحو المتوخى في الفقرة ٥١ أدناه، فسوف ترد تكلفة مواصلة البعثة في الميزانية المنقحة التي سأقدمها الى الجمعية.

٤٣ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة المقررة للحساب الخاص بالبعثة منذ إنشاء البعثة ١٠,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لعمليات حفظ السلام ١٧٦,٤ ٢ مليون دولار حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٤٤ - ومنذ تقريري الأخير، لم ترد أية تبرعات إضافية للصندوق الاستئماني لليبريا.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٤٥ - وقعت ليبريا في محنة مريعة منذ اندلاع المعارك في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. فقد أزهقت آلاف الأرواح وشُردت مئات الأسر ودمّر معظم مدينة مونروفيا واقتصادها الناشئ. بيد أن نجاح قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي عُقدت في ١٧ آب/أغسطس، يتيح بعض الأمل في إنعاش عملية السلام. فلقد وحّد المجتمع المدني الليبيري كلمته خلال القمة لضمان سماع آرائه في تقرير مستقبل البلد. وأثبتت مرة أخرى الجماعة الاقتصادية وغيرها من ميسّري عملية السلم بمن فيهم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الوساطة لسفراء نيجيريا وغينيا وسيراليون والولايات المتحدة قدرتهم على تنسيق جهودهم في سعيهم لحل النزاع الدائر في ليبريا. وأخيرا، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عددا من التدابير الجديدة والطموحة لضمان تنفيذ عملية السلام على نحو فعال.

٤٦ - وبموجب الجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، اتفق قادة الفصائل على وقف جميع المعارك في كامل أنحاء البلد ونزع سلاحهم ليتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نهاية أيار/مايو ١٩٩٧. وقد سبق لهم أن توصلوا إلى اتفاقات عديدة مماثلة ولكن نكثوها جميعا الواحد تلو الآخر. بيد أن التدابير التي اتخذتها الجماعة للقيام دوريا باستعراض مراحل التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الاتفاق ووضع مدونة لقواعد

السلوك لأعضاء مجلس الدولة والحكومة الانتقالية ثم القرار القاضي بفرض عقوبات على أي طرف لا يمتثل لتلك التدابير، ستشجع قادة الفصائل على الوفاء بالتزاماتهم.

٤٧ - -وإنني أرحّب بتعيين رئيسة جديدة لمجلس الدولة. فهذا التعيين الذي تم إلى حد بعيد استجابة لإلحاح الفئات الليبيرية المدنية إنما يقيم الدليل على تزايد تأثير المجتمع المدني الليبيري على عملية السلام. وهو ما سيشجع أيضا مجلس الدولة على التصرف كجهاز حاكم محايد طبقا لأحكام اتفاق أبوجا.

٤٨ - والخطوات التي اتخذها مؤخرا فريق الرصد لتنشيط وجوده وتأمين بقائه قوة لحفظ السلام، هي بدورها تطور إيجابي آخر في عملية السلام في ليبريا. بيد أن هذه الجهود قد يكون مآلها الفشل ما لم يزود الفريق بعدد إضافي من الأفراد وبما يلزمه لأداء مهامه من موارد مالية وسوقية كافية وموثوقة. وقد جددت حكومة الولايات المتحدة مؤخرا تعهدها بالتبرع بمبلغ إضافي قدره ٣٠ مليون دولار دعما للفريق وسلمت بالفعل جزءا منه وينبغي الإسراع بتقديم مساعدات أخرى ليتسنى التقيد بمواعيد التنفيذ الضيقة التي اتفقت عليها الجماعة. وانني أحث بالتالي الدول المانحة المحتملة على دعم الفريق وتقديم مساعدة ملموسة لقوة حفظ السلام في أقرب وقت ممكن.

٤٩ - وأبدت الجماعة والفئات المدنية الليبيرية وقادة الفصائل اهتماما بطلب المساعدة من الأمم المتحدة في العملية الانتخابية. وما زال موعد هذه المساعدة المتوقعة من الأمم المتحدة لم يحدد بعد وإن اقترح بعضهم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في تنظيم الانتخابات وإجرائها. فعقد انتخابات حرة ونزيهة يتطلب استيفاء عدد من الشروط على نحو ما أشير إليه في الفقرة ١١ أعلاه. ورغم أن هذه الشروط نوقشت في مؤتمر الجماعة، فإن طرائق تنفيذها لم تحدد بعد. ويجب فيما يجب إعادة النظر في قانون الانتخابات وفي أساس التمثيل الذي يستند إليه مع معالجة مسألة لجنة الانتخابات لضمان استقلاليتها الكاملة.

٥٠ - وتتمثل مهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بموجب ولايتها الحالية المنوطة بها بموجب القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في القيام بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بمراقبة العملية الانتخابية والتحقق منها بما فيها الانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع عقدها طبقا لأحكام اتفاقات السلم. وقد أوضح مبعوثي الخاص الى كل من الجماعة وأعضاء مجلس الدولة أنه طبقا للإجراء المتبع لن ينظر في أي تغيير في الولاية الانتخابية للبعثة إلا بناء على طلب رسمي يحدد نوع المساعدة الملتمسة من المنظمة. وقد شدد أيضا على أن مثل ذلك التغيير يتطلب موافقة من مجلس الأمن.

٥١ - ولقد جددت الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا التزامها باستعادة السلام وإقامة حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في ليبريا وأن تظل مشاركة في ذلك البلد إلى حين إقامة حكومة جديدة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وفقا للجدول الزمني المنقح لاتفاق أبوجا. وأؤيّد من جانبي تماما مساعي الجماعة

الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وأوصي، في ضوء التزامها المجدد بعملية السلام، بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر. وسأواصل، في أثناء ذلك الوقت، رصد الحالة في ليبريا عن كثب. وإذا دللت الفصائل على التزامها الكامل بعملية السلام، فإني أنوي تقديم توصيات إلى مجلس الأمن في منتصف تشرين الأول/اكتوبر بشأن أي تعزيز لدور الأمم المتحدة قد يقتضيه الأمر لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وتهيئة الأوضاع المفضية إلى إقرار السلام وتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية في ليبريا.

٥٢ - وأعتزم في الوقت نفسه، إيفاد ٢٤ مراقبا عسكريا إلى ليبريا، فضلا عن إيفاد المزيد من الأفراد المدنيين اللازمين في ميادين نزع السلاح، والانتخابات، وحقوق الإنسان والإعلام، فضلا عن الإدارة، لمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في الاستجابة للتطورات المستجدة على أرض الواقع. وإذا أصبح من الضروري بسبب سرعة تنفيذ الشروط العسكرية في اتفاق أبوجا تقديم زيادة أخرى في القوة العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، سأبحث في مسألة إيفاد بعض المراقبين العسكريين الإضافيين، ضمن حدود قوام البعثة المأذون به حاليا وهو ١٦٠ مراقبا وسوف أبلّغ مجلس الأمن وفقا لذلك في تقريري المقرر تقديمه في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٥٣ - ومن الواضح أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا تشعر بالإحباط إزاء الحالة في ليبريا وإزاء الافتقار إلى التعاون من جانب قادة الفصائل في مسعاهم الطويل لإقرار السلام في ذلك البلد. وبالرغم من ذلك، قررت تلك الدول إعطاء الفصائل فرصة أخيرة لاتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة حكومة منتخبة ديمقراطيا في ليبريا. وأنا أحث قادة الفصائل على تذكر سابقة الصومال وآمل في أن يغتنموا هذه الفرصة لاستعادة السلام إلى بلدهم. وإذا لم يغتنموا هذه الفرصة، لن يكون أمام المجتمع الدولي أي خيار سوى فض ارتباطه بليبريا.

المرفق الأول

جدول منقح لتنفيذ اتفاق أبوجا

٢٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦
وقف إطلاق النار، فض اشتباك الفصائل من نقاط التفتيش ومواقع القتال الحالية

١ أيلول/سبتمبر - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
قيام مجتمع المانحين الدوليين بتسليم الإمدادات السوقية إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا

٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
قيام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والحكومة الليبيرية الوطنية الانتقالية بالتحقق من وقف إطلاق النار وفض الاشتباك

٣ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
اجتماع تقييم في ليبريا يعقده المبعوث الخاص للرئيس مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وممثلي مجتمع المانحين والحكومة الليبيرية الوطنية الانتقالية

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
بعثة استطلاعية يقوم بها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى مراكز تجميع الأسلحة

٤ - ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
اجتماع لجنة التسعة[أ] (الوزاري) في مونروفيا

٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
تقوم لجنة التسعة بإيفاد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا إلى الملاجئ الآمنة المتفق عليها

(أ) تتألف لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا التي تشارك على نحو مباشر وكامل في حسم النزاع الليبيري وهي (بنن، وبوركينا فاصو، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا).

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
نزع السلاح، وتسريح القوات، والإعادة إلى الوطن

٦ - ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
يقوم المبعوث الخاص للرئيس مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وممثلي مجتمع المانحين والحكومة الليبيرية الوطنية الانتقالية بزيارة للتحقق إلى ليبريا

٢٠ كانون الثاني/يناير - ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧
التحضير للانتخابات

١٠ - ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧
اجتماع لجنة التسعة في مونروفيا

١٧ - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧
يقوم المبعوث الخاص للرئيس مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وممثلي مجتمع المانحين، والحكومة الليبيرية الوطنية الانتقالية بزيارة تقييم إلى ليبريا

٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧
يوم الانتخابات

حاشية: الجدول الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا ينص أيضا على حل جميع الفصائل في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ استقالة أعضاء مجلس الدولة وشاغري الوظائف العامة الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم في الانتخابات. ومن المتوقع أن تقسم الحكومة الجديدة اليمين في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

المرفق الثاني

تكوين العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦

باكستان	٢
بنغلاديش	١
كينيا	٢
ماليزيا	١
مصر	١
الهند	٣
المجموع	١٠

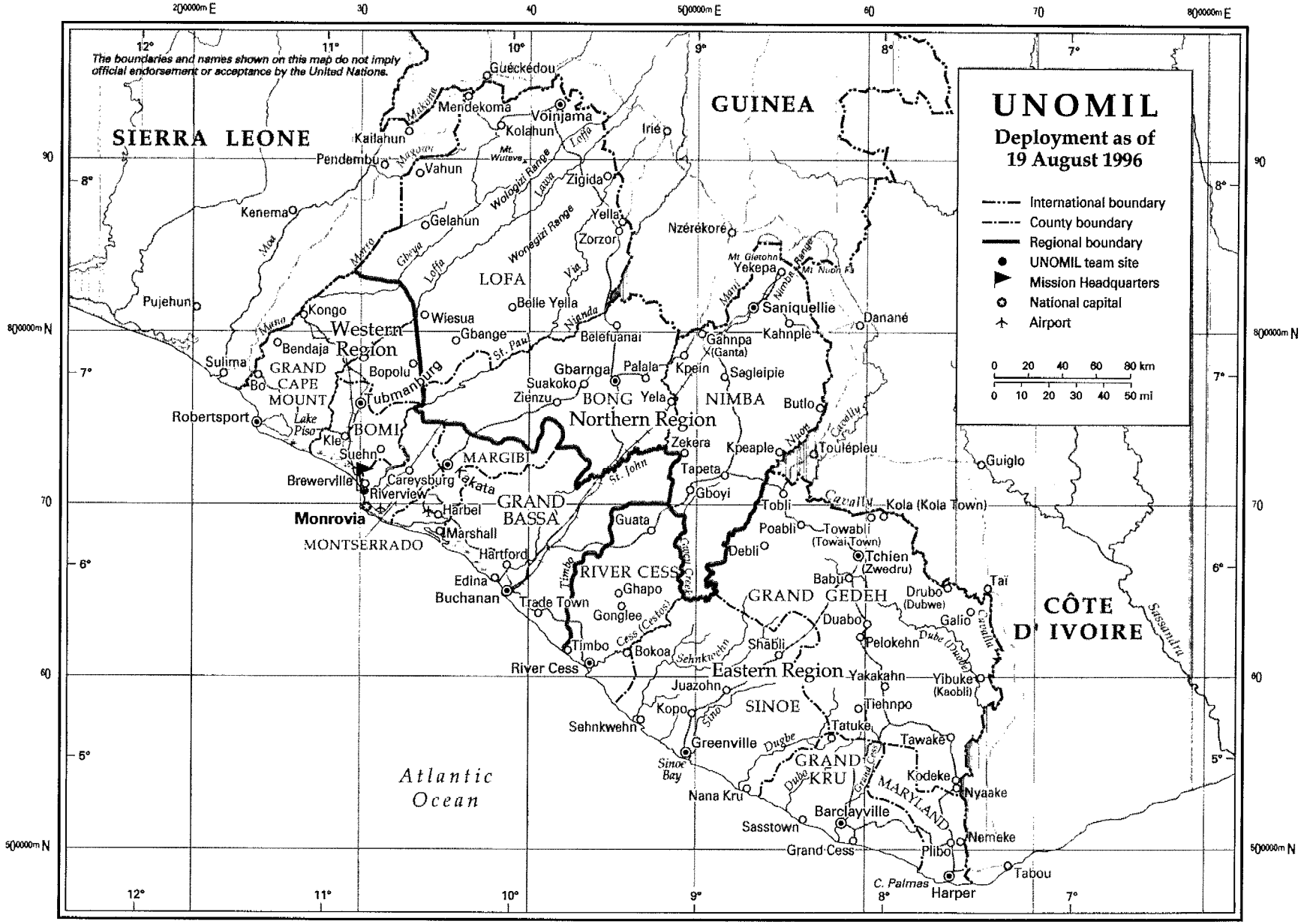

Map No. 3802 Rev. 18 UNITED NATIONS
August 1996

Department of Public Information
Cartographic Section